المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 12-01-2008
الصفحـات : 10
العـــدد : 12889
المسلسل : 79

فهم وتحديد أهداف الفئة الضالة عنصر مهم من عناصر المواجهة!!

الصالح: للمملكة جهود سياسية وإعلامية تصب في مصلحة الأمتين الإسلامية والعربية والأعمال الإرهابية قد تشتت التركيز في الجهود إن وقعت لا سمح الله.!!

«الجزيرة» - سعود الشبياني

تعد المملكة من أوائل الدول وفي مقدمتها تصدياً للإرهاب على مختلف الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً قولاً وعملاً. وقد أكدت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين هذا التوجه في جميع المناسبات برفضها الشديد وإدانتها للإرهاب بجميع أشكاله وصوره وشجبها لهذه الأعمال غير الأخلاقية التي تتنافى مع مبادئ وسماحة وأحكام الدين الإسلامي التي تحرم قتل المدنيين الأبرياء وتنبذ كل أشكال العنف والإرهاب وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وقد كانت المملكة سابقة بجهودها في السعي لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه. ففي مجال جهودها المبذولة في مكافحة الإرهاب والكشف عن مصادر تمويله شاركت المملكة بفعالية في اللقاءات الإقليمية والدولية التي تبحث موضوع مكافحة الإرهاب وتجريم المشاركة في الأعمال الإرهابية أو دعمها وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تطبقها المملكة واعتبارها ضمن جرائم الحرابة التي تخضع لأشد العقوبات وتعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإرهابية وتحديث وتطوير أجهزة الأمن وجميع الأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب وتكثيف برامج التأهيل والتدريب لرجال الأمن والشرطة. كما أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة بياناً عام 1999م حول الإرهاب حرمت فيه كل الأعمال الإرهابية، وأدان مفتي عام المملكة والهيئات الرسمية والدينية الأخرى الأحداث الإرهابية، وشددوا على أن هذه الأعمال محرمة وتعد من كبائر الذنوب ولا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحارب الإرهاب بأنواعه وأسمائه المختلفة.

الدكتور زياد الصالح

اللواء محمد أبو ساق

فضل بن سعد البوعينين

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 12-01-2008 العـــدد : 12889
الصفحـات : 10 المسلسل : 79

وكانت المملكة سباقة في هذا المجال وكان موقفها واضحاً منذ عدة سنوات كونها عانت ولا تزال تعاني من وقوع حوادث إرهابية من تفجيرات وهجمات تسببت في موت العديد من المواطنين والمقيمين من مختلف الجنسيات واستشهاد عدد من رجال الأمن بالإضافة إلى قتل العديد من الإرهابيين وإفشال العديد من العمليات الإرهابية وذلك باتباع الأسلوب الاستباقي.

(الجزيرة) كعادتها المؤسسات الصحفية الوطنية أخذت على عاتقها سبر أغوار هذا المرض الخبيث انطلاقاً من رسالتها الوطنية والإنسانية للإسهام في استئصاله واجتثاثه عبر فتح الباب أمام المفكرين والمثقفين والمهتمين للتناقش الحر والبناء للبحث في جميع شؤونه وتفاصيله وكل ما يتعلق وبحيطنا بفهمه. من هنا يأتي هذه التحقيق الذي تمت صياغة محوره على شكل سؤال على النحو الآتي:

ما هو برأيك في حال حققت الفئة الضالة أهدافها ما هو انعكاس ذلك على الوضع السياسي والإعلامي والأمني والاقتصادي..؟!

المحور السياسي والإعلامي

وتحدث في البداية الخبير الدولي وأستاذ الإعلام والعلاقات العامة الدكتور زياد الصالح عضو المعهد الملكي ورئيس تحرير صحيفة الحقائق الدولية الذي أجاب على محور تحقيقنا بما يلي: في البداية لا بد لي من التأكيد على مسألتين مهمتين هما:

الأولى: أن الإرهاب يمثل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار ولا يوجد مبرر أو مسوغ لأفعال الإرهابيين فهو مدان دائماً مهما كانت الظروف أو الدوافع المزعومة.

أما الثانية: أن الإرهاب ليس له دين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية محددة، وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على تهيئة جو من التفاهم والتعاون المشترك يستند إلى القيم المشتركة بين الدول المنتهية إلى عقائد مختلفة. ويكمل الصالح بالقول: إن سياسة مكافحة الإرهاب التي تنتهجها وزارة الداخلية الاحترازية والدفاعية حققت تقدماً ونجاحات لافتة للانتباه، على الرغم من أنها لم تتغير في مضمونها وأهدافها الرامية إلى القضاء على شأفة الإرهاب، و(إلقاء القبض على المطلوبين والمتهمين بغية التحقيق معهم وتقديمهم إلى العدالة). وهي رسالة ثابتة لا تحتاج إلى إعادة تأكيد أو توضيح، مهما تغيرت الخطط الميدانية التي عادة ما تأخذ في الحسبان ردود أفعال الإرهابيين على أرض الواقع. مع مراعاة سلامة رجال الأمن، والإبقاء على أرواح الإرهابيين، دون الإخلال بالغاية التي لا يمكن نفيها عن القيادات الأمنية التي تضع نصب أعينها سلامة المواطن مهما كانت جريرته، فالهدف الأسمى هو كف شر الإرهابيين، وإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة، بعيداً عن إراقة الدماء وإزهاق الأنفس. إصرار المطلوبين الأمنيين على رفض نداءات الاستسلام، وتجاهل المحاولات الرامية إلى حقن الدماء، وسلامة الجميع، يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث المواجهات المسلحة، أو ما يُطلق عليه رجال الأمن (التعامل بالمثل وفق ما يقتضيه الموقف). وللإجابة على السؤال السابق بشقيه السياسي والإعلامي:

رسالة أخلاقية

أستطيع القول إن للمملكة العربية السعودية جهوداً جبارة سياسياً وإعلامياً خدمت ولا زالت تخدم الأمة الإسلامية والعربية، فالمملكة من دون شك تعتبر من الدول الزعيمة والقائدة للأمتين العربية والإسلامية حريصة على توجيه وتكثيف جهودها السياسية والإعلامية تجاه ما التزمت به من منطلق واجبها ورسالتها الأخلاقية التي أملتها عليها مبادئها وقيمها، والتي تنص على الوقوف دائماً مع الحقوق العربية والإسلامية المشروعة ونصرة الأمتين الإسلامية والعربية في جميع المحافل الدولية وعلى جميع الأصعدة، فعلى سبيل المثال المملكة عبر العمل العربي الموحد تقف في وجه إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط، وما زالت خريطة إسرائيل الكبرى قائمة وتزعم أن دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وكثيراً ما تعلن أنها ما زالت تحلم بتحقيقه، حيث يبدأ احتلالها للنيل واحتلال سيناء وهذا لن يتحقق في ظل إمكانات وقدرات المملكة وأشقائها العرب، فكما نعلم جميعنا أن الدولة الصهيونية وما تملكه من قوة ومقدرات في ظل الدعم الأمريكي غير المحدود تسعى إلى السيطرة السياسية والاقتصادية أكثر من سيطرتها جغرافياً، وفي حال حدوث مثل تلك الهجمات التي تخطط لها الفئة الضالة فإن ذلك سيكون لها كبير الأثر على تلك الجهود الحثيثة المبذولة من قبل القيادة السياسية السعودية مما يعني حدوث تداعيات على الأمة الإسلامية والعربية في مواجهة قضاياها سلبا.

أولويات المملكة

كما أن التجربة علمتنا في وقوع مثل تلك الهجمات سيكون هناك استغلال لها من قبل الدول التي تقف ضد الحقوق الإسلامية والعربية، كما أن المنطلق يفرض على القيادة السعودية الالتفات والتحول في الأولويات وتكثيف الجهود لمعالجة الوضع داخليا وتداعيات أي عمل إرهابي يحدث - لاسمح الله - ورأب التصدعات الناجمة عنه. إن ذلك سيعتبر فرصة ذهبية يمكن استغلالها وتوظيفها من قبل دول تعتبر المملكة معادية لها وذلك لسبب وحيد يتعلق بمبادئ سياستها الخارجية في وقوف المملكة مع أشقائها من دول إسلامية وعربية في قضاياهم وحقوقهم الشرعية للتشكيك بقدرات المملكة واتهامها بالضعف وعدم السيطرة وجعلها في موقف دفاعي.

إضافة إلى ذلك فمن المتوقع أيضا أن يتم استغلال الموقف من قبل بعض الجهات المعارضة، والمدعومة من دول وجهات أجنبية لاستغلال أية أحداث من هذا النوع لتصفية حساباتها مع الدولة. من ناحية أخرى فإن وضع المواطنين السعوديين في الخارج سيكون حرجاً للغاية من خلال الادعاء بتفشي الإرهاب بينهم وسيعاد وضعهم تحت المجهر دوليا بإلصاق التهم بهم كإرهابيين.

يؤثر على استقرار أوضاعهم

إضافة لذلك لو تحقق

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 12-01-2008 العـــدد : 12889
الصفحـات : 10 المسلسل : 79

للإرهابيين تنفيذ مخططاتهم فإن ذلك سيشتت جهود القيادة السياسية السعودية للحد من تركيزها في مجال تحقيق التنمية والازدهار والنماء والرخاء الاقتصادي وذلك من خلال عدم ثقة المستثمرين بالسوق السعودية فرأس المال جبان. كما سيؤدي ذلك إلى تقليص بعض الميزانيات الخدمية لدعم جهود اجتثاث الإرهاب، وسيؤدي إلى تراجع في الأولويات المهمة كأزمة البطالة وغيرها من الأزمات التي تمر بها دولة بحجم المملكة. والتراجع والركود الاقتصادي ينمي الإرهاب، ويؤدي إلى تفشي الكثير من الخصال الضارة بالمجتمع. والعكس صحيح وهذا أحد الأهداف التي يسعى إليها هؤلاء الإرهابيون!!

وقال الصالح: من هنا تأتي أهمية مثل هذه الضربات الاستباقية الوقائية لقطع الطريق على هذا الهدف والمسعى الشرير. إن الخلية الأخيرة التي تم إلقاء القبض عليها في حين يوجد في الأراضي المقدسة أكثر من مليونين ونصف المليون حاج وتوجه الأنظار للمملكة هذه الأيام من قبل جميع دول العالم لهو أكبر دليل على سعي تلك الفئات الضالة عبر اختيار هذا التوقيت بالذات لتنفيذ المخطط الإرهابي هو الحرص والرغبة الشديدة لديهم للإساءة لدور ومكانة المملكة الإسلامية والتشكيك بقدراتها على رعاية وتحقيق سلامة حجاج بيت الله الحرام، وهز الثقة في قدرتها على حماية هؤلاء الحجاج، وبالتالي تحقيق كبير الأثر في صورتها أمام الرأي العام العالمي. كما سيتم على يد قوى التطرف ودعاة التصادم بين الحضارات والثقافات استغلال حدوث مثل تلك الأعمال الإرهابية في المملكة بهذا الموسم والمناسبة لتوجيه الاتهامات حول الدين الإسلامي الذي بسببه يدعي الإرهابيون قيامهم بأعمالهم القذرة. ومن المهم في هذا الصعيد إعادة التأكيد على أنه لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب، وأن الأديان كلها تدعو إلى القيم النبيلة ولا يصح تحميلها أوزار بعض الضالين من المنتسبين إليها، ولكننا تابعنا الحملات المغرضة التي تناولت الإسلام كدين سماوي للادعاء بوقوفه خلف الإرهاب كأيديولوجيا تدعو لذلك.

تداعيات إعلامية

وأضاف الإعلامي الصالح: أما من ناحية إعلامية فإنه في حال تنفيذ تلك الفئة الضالة لأهدافها الإرهابية - لاسمح الله - سيوظف في مجال التشكيك بمصداقية المملكة أمام الرأي العام العالمي وأشغال الإعلام السعودي عن قضايا مهمة وحيوية تتعلق بمشاكل المواطنين وتهمهم في الحياة اليومية المعاشة بسبب تركيز الأضواء على الملف الإرهابي. إن طبيعة العمل الإعلامي تفرض تغطية إعلامية في حال وقوع أي عمل إرهابي، وحيث إن الصحافة ستفرد له صفحات كانت تعنى باهتمام المواطن فإن مسؤوليتها الأدبية والأخلاقية التي تفرض عليها عدم خلق بيئة من الإرباك والتوتر لدى الشارع سيجعل بالإمكان النيل من مصداقيتها، وسيشكك بموضوعيتها لدى القراء فإذا اتبعت الصحافة سياسة الهدهدة والطمأنة على أن كل شيء يسير على ما يرام فإن وسائل إعلام معادية ومضللة وحتى معارضة تحمل أجهزة الأمن المسؤولية في حالة وقوع أعمال إرهابية. ستعتبر وسائل الإعلام المحلية والوطنية مجرد منشور سياسي موجه يحوي مطالبات وتأكيدات ووعوداً وردية، مما سيكون له بالغ الأثر على الإعلام السعودي، ويخلق الإرباك والتشويش لدى الرأي العام داخلياً حيال تمكن الدولة وقدرتها في مكافحة الإرهاب عبر أقلام مشككة وناقدة لسياسة الدولة حتى لو حرص الإعلام السعودي على عدم مخالفة القواعد المهنية وخاصة البديهية التي تقول بأنها تكتب للقارئ فقط لإشباع حاجته إلى المعرفة.

ماذا تريد الفئة الضالة؟!

فالمعروف أنه إذا كان للفكر والثقافة دور مهم في مكافحة الإرهاب، فإنهما قد يكونان سبباً لخلقه، وإثارته من جديد، خصوصاً في مجتمعنا الديني المحافظ. وما يحدث في هذه الأيام من خلاف علني على صفحات الجرائد بين رجال الدين وبعض المفكرين والكتاب إنما يساعد دون قصد على تهييج الرأي العام المحافظ، خصوصاً فيما يتعلق بالتعاطي مع العلماء ورجال الدين. من هنا يمكن القول: إنه لا بد لنا أولاً من فهم وتحديد أو حتى الاتفاق على أمر مهم ألا وهو ما هو الشيء الذي يسعى إليه الإرهابيون أو الفئة الضالة إلى تحقيقه من خلال قيامهم بهذه الأعمال الإجرامية؟! هل هناك سعي من قبلهم لتحقيق أهداف سياسية كالقضاء على الحكومة والدولة وإسقاط النظام السياسي أم يريدون تحقيق مكاسب دينية أم مجرد إحداث ضجة إعلامية وإرباك أمني؟! فالمعروف على مدى التاريخ أن أي فئة أو جماعة أو تنظيم يلجأ إلى مثل هذه الأعمال له مطالب واضحة كاقلية تطالب بالانفصال؟!

لذا نقول بأنه لابد من التركيز في حالة وقوع تلك الأحداث - لاسمح الله - على الحفاظ واستمرار الخطط الخارجية والداخلية والاهتمام بالمواطن وحاجاته ومتطلباته، وتحسين بيئته الحياتية من خلال الوزارات الخدمية، والإدارات الحكومية قد يقضي على بعض القصور الذي يستغل من قبل زعماء الجماعات الإرهابية كسوغ لتمرير أفكارهم الهدامة للمجندين الشباب، وإيقاظ الخلايا النائمة!!

كما لابد أن تستخدم المعلومات المحصلة من أعضاء المجموعة الإرهابية كمؤشر لقياس دقة الخطط الأمنية، ومدى ملاءمتها لرصد تحركات الخلايا الإرهابية، وتحصيل ما أمكن من المعلومات المهمة.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 12-01-2008 العـــدد : 12889
الصفحـات : 10 المسلسل : 79

إضافة إلى التركيز في أسلوب التفاوض مع الإرهابيين، وإمكانية إقناعهم بخيار الاستسلام بدلا من الانتحار. التفاوض مع الإرهابيين هو أحد الأساليب الأمنية الحديثة التي تعتمد كثيراً على علم النفس، وأسلوب المحاورة، وملكة الإقناع والتأثير، ولعله يمثل الجانب الأهم في غالبية العمليات الأمنية الحديثة. فعملية إقناع أفراد الفئة الضالة تحتاج إلى كفاءة فكرية خاصة يمكن لها أن تغير في قناعاتهم وأفكارهم الخاطئة، خصوصا تلك التي تسوغ لهم قتل النفس خشية تسرب أسرار الجماعة (الخلية الإرهابية)، وما حدث في عملية (جدة) ما هو إلا جزء من عملية التأثير الفكري الذي أثبت نجاعته مع معتنقي الفكر التكفيري. إن في نجاح المفاوضين في التأثير يقودنا إلى الجانب الأهم في الحرب على الإرهاب، وهو الجانب الفكري الذي يؤثر في تصرفات الخلايا الإرهابية، ويبرر لها المحرمات بدءاً من قتل النفس، مروراً بتدمير الممتلكات وترويع الآمنين، وانتهاء بتكفير المسلمين. فالفكر والثقافة هما مفتاح التأثير الحقيقي على المجموعات الإرهابية ومؤيديها، وهما الوسيلة الفاعلة التي يمكن من خلالها حماية النشء، وتحصينه ضد الأفكار الهدامة، ومنعه من أن يكون لقمة سائغة في يد الإرهابيين. تحصين المجتمع، ونشر ثقافة الحياة بدل الموت، وحب الوطن والتقيد بتعاليم الدين الحنيف هو الحصن المنيع، وخط الدفاع الأول القادر على هزيمة الإرهاب بعيداً عن العمليات العسكرية.

مخططات الشر تستهدف أمن الوطن

وفي ذات الصدد تحدث إلينا اللواء الركن محمد بن فيصل أبوساق عضو مجلس الشورى قائلا: أود في بداية العام الهجري الجديد أن أقدم التهنئة لخادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين على المنجزات البارزة لحكومتنا الرشيدة خلال العام 1428هـ والتي في مقدمتها نجاح سياسة المملكة في مكافحة الإرهاب وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار. وقد حققت قوى الأمن السعودي انتصارات بارزة ونوعية في خططها وعملياتها الميدانية لملاحقة قوى الشر والإرهاب. وكانت النجاحات الميدانية تؤكد تراكماً ميدانياً مشرفاً للعمل الأمني السعودي الذي حظي باهتمام المراقبين محلياً وإقليمياً وعالمياً. فقد اكتسبت المؤسسة الأمنية السعودية خبرة وتجربة فائقة في التعامل مع كافة معطيات الإرهاب في مراحله وأدوار عناصره حتى تمكنت القوى السعودية من كسر الطوق الداخلي لمجموعات الإرهاب وخلاياها بأن تمكنت من تنفيذ عمليات أمنية استباقية حاسمة. وكان لقيادة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز الدور الحاسم في تطور الفكر الاستراتيجي للتعامل مع قضايا الإرهاب في إطارها العالمي والإقليمي وفي تطور فن العمليات الأمنية لهذا النوع الخطير من الصراعات والحروب. هذا النجاح الأمني السعودي والإنجازات التي انعكست في حجم ونوع العمليات التي تم إحباطها خلال العام 1428هـ أكسب قوى الأمن السعودي مزيداً من الثقة ومنحها الاحترام محلياً وعالمياً بما يصب في تعزيز مكانة المملكة بين الدول عبر تكامل عناصر قوتها الدبلوماسية والاقتصادية والحضارية، مدعومة بقوتها الأمنية الواثقة.

تلاحم وطني اجتماعي

وحين ننظر إلى عام مضى بما فيه من حصيلة كبيرة من العمليات الإرهابية التي تم إحباطها فإننا نأسف أن بيننا من يضمر الحقد والعدوان على هذه البلاد الطاهرة ويقوم بدعم خلايا الإرهاب بالتعاطف وبالمال وبالتعاون متعدد الأشكال. ونتمنى أن تشكل العمليات الأمنية الاستباقية رادعا قويا لوقف الدعم والتعاطف مع الإرهابيين الذين سيفشلون لا محالة وسوف تنهار بقية أسوارهم المتهالكة أمام هذا الحشد المتعاظم من التعاون الوطني والاجتماعي الأبرز لرفض الإرهاب وتجريم الإرهابيين أعداء الأمة وأعداء الوطن. والمتابع لقضايا الإرهاب يعلم أن البؤر الملتهبة في دول الجوار تعاني من انعدام الأمن وانتشار الجريمة وأصبحت مدنها ومعالم نهضتها مسارح للدمار والخراب بسبب نجاح العمليات الإرهابية. ولا أتصور كيف يمكن أن تكون عليه أحوال مدننا لو تمكن الإرهابيون من تنفيذ بعض عملياتهم التي تم إحباطها. وليس من شك بأن تحقيق السلامة وتحقيق الاستقرار ومنع عمليات الإرهاب شؤون وطنية مهمة تصب في المصلحة العليا للأمن الوطني ولا تقدر بثمن. كما أن تفجير المدن وتفجير المشاريع الاقتصادية وقتل الآمنين وتخريب البلاد تعتبر حملات عدوانية إجرامية لا يشارك فيها أو يتعاطف معها إلا عدو مبين يستحق أن ننسى لمواجهته بصفة دائمة ويقظة وشجاعة وأن نعد له ما استطعنا من قوة وفعالية. ومرة أخرى تحية وفاء لخادم الحرمين الشريفين قائد مسيرة السلام وإلى ولي عهده على تحقيق المكانة الآمنة والمستقرة لبلادنا.. وتحية لرجال الأمن الأشاوس وعلى رأسهم الأمير والقائد الحكيم نايف بن عبدالعزيز لما تحقق من تطور بارز في خطط وعمليات الأمن في إطار حملة مكافحة الإرهاب الموفقة.

مخططات الشر تستهدف الاقتصاد الوطني

وحول التأثير الذي يمكن أن يحدث في حال تنفيذ المخططات الإجرامية لأفراد الفئة الضالة - لاسمح الله - يقول الأستاذ والكاتب المحلل الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين: أولا يجب الإشارة إلى أن من أهداف الإرهابيين الرئيسة تدمير الاقتصاد

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 12-01-2008 العـــدد : 12889
الصفحـات : 10 المسلسل : 79

السعودي، على أساس أن الاقتصاد هو القاسم المشترك لجميع المواطنين والمقيمين في المملكة، ومن خلاله يمكن استهداف شرائح المجتمع المتنوعة ومكوناته البشرية. استهداف الاقتصاد يحقق للإرهابيين الكثير من الأهداف الشيطانية، كما أنه يحقق بعض أهداف قوى الشر الخارجية.

وإضعاف الاقتصاد السعودي في حال نجاح خططهم سوف يؤدي إلى إفقار الشعب وتدني مستوى المعيشة، وعدم مقدرة المواطنين على مواجهة متطلباتهم الحياتية كما أنه سيساعد في زيادة نسبة البطالة بين الشباب ما يمكن أن يؤدي إلى انتشار الجريمة، وتفشي بعض المشكلات الاجتماعية التي عادة ما تقود إلى تفكك المجتمع. في الوقت نفسه فاستهداف الاقتصاد وإضعافه يحول دون إتمام مشاريع التنمية خاصة التعليمية والصحية والبلدية ما ينعكس سلبا على معيشة المواطنين ويظهر الحكومة في موقف المقصر أمام الشعب.

وأضاف البوعينين إضعاف الاقتصاد من خلال استهداف مكوناته الرئيسة يؤدي إلى إضعاف مقدرة الدولة على مقاومة قوى الشر الداخلية والخارجية وهو ما تبحث عنه الجماعات الإرهابية الساعية إلى دمار الأمة، وقتل المسلمين الأمنين. كما أن إضعاف الاقتصاد السعودي يعني إضعافا لدول إسلامية، وأقليات مسلمة تنتشر حول العالم وتعتمد اعتمادا كليا على الدعم السعودي السخي، وهو ما تبحث عنه قوى الشر الخارجية التي تبني إستراتيجياتها على إضعاف الدور السعودي الداعم للإسلام والمسلمين.

وقال المحلل الاقتصادي فضل: من هذا المنطلق نجد أن الجماعات الإرهابية أصبحت تستهدف آبار النفط، ومعامل التكرير التي تمثل عصب الاقتصاد السعودي. والغريب في الأمر أن استهداف بعض آبار النفط ومجمعات التكرير توحي بوجود خطط استخباراتية ساعدت في تحديد مثل هذه الأهداف شديدة التأثير على الاقتصاد السعودي في حالة نجاح عمليات الإرهاب لا قدر الله، استهداف مجمع بقيق النفطي الذي يمر من خلاله ثلثي إنتاج النفط السعودي يثبت ما ذكرت حيال الخطط الاستخباراتية التي باتت تحرك الجماعات الإرهابية داخل المملكة.

القطاع النفطي والصناعي هدف للإرهاب

من وجهة نظري الخاصة أعتقد أن هناك آثاراً اقتصادية وسياسية كان من الممكن حدوثها في حالة نجاح بعض العمليات الإرهابية الموجهة نحو آبار النفط، ومجمعات التكرير، التي قضت عليها قوات الأمن من خلال عملياتها الاستباقية.

من أعظم الآثار الاقتصادية المتوقعة انخفاض الإيرادات المالية السعودية التي تعتمد بنسبة 90 في المائة على صادرات النفط. انخفاض الإيرادات يعني انخفاضا حاداً في المصروفات الحكومية ما قد تتأثر معه مشروعات التنمية، كما أن تفجير المجمعات النفطية يعني تدمير البنية التحتية ذات العلاقة بصناعة النفط في المواقع المستهدفة ما يعني تحمل ميزانيات ضخمة غير مجدولة سوف توجه لإعادة بناء ما دمرته يد الإرهاب. والمعروف أن الاستثمار في صناعة النفط يحتاج إلى ميزانيات ضخمة لا يمكن تحملها بسهولة، وتزيد المعاناة معها إذا ما فُرض على الحكومة تحملها في مدة زمنية قصيرة.

ومن الآثار الاقتصادية تأثر بعض القطاعات الصناعية المعتمدة في مدخلاتها على النفط، ومشتقاته، والغاز المصاحب في حال نجاح استهداف المجمعات النفطية التي توفر المادة اللقيم للمصانع المحلية. وأكبر المتأثرين في هذه الحالة قطاع الصناعات البتروكيماوية الذي يحتل المركز الثاني في الصناعات السعودية بعد النفط، وعليه يعول الاقتصاد السعودي الكثير في تنويع مصادر الدخل، ونقل التكنولوجيا الصناعية، وفتح قطاعات صناعية مساندة يمكن أن تكون سنداً لصناعة النفط في المستقبل القريب.

آثار سلبية على الاستثمار

نجاح العمليات الموجهة لصناعة النفط سوف تؤثر سلبا في ثقة المستثمرين الأجانب ما يؤدي إلى إعادة النظر في استثماراتهم الداخلية، وربما وقف تدفقاتهم النقدية إلى السوق السعودية. فرضية نجاح العمليات الإرهابية الموجهة لقطاع النفط كان من الممكن أن تؤدي إلى شلل تام في الاقتصاد السعودي، وتدهور للعملة المحلية، بالرغم من ارتباطها بالدولار، فالنفط يمثل الغطاء الحقيقي للعملة المحلية والاقتصاد السعودي، وتوقف مواقع الإنتاج عن ضخ الكميات اليومية المعتادة يعني بداية الشلل الاقتصادي، وبداية ظهور أزمة اقتصادية عالمية يمكن أن تقحم المملكة في انعكاساتها الحادة. ومن هذه النقطة بالذات يمكن أن نربط الآثار السياسية التي أشرت لها فيما مضى بالآثار الاقتصادية واستهداف المجمعات النفطية السعودية.

نجاح العمليات الإرهابية الموجهة لمجمعات النفط يعني تهديد الاقتصاد العالمي من خلال توقف صادرات النفط السعودي الذي يعتمد عليه العالم. وهو ما قد يسمح لقوى الشر الخارجية باستغلال الموقف لإظهار المملكة وكأنها غير قادرة على حماية منابع النفط فتسعى لاستصدار قرارات دولية ربما ساعدتها في تحقيق أطماعها الشيطانية.

باختصار شديد، لو قدر للعمليات الإرهابية الموجهة نحو المواقع النفطية النجاح لكان من الممكن لها أن تصيب الاقتصاد السعودي في مقتل، وأن تدمره من الداخل وأن تشل الكثير من قطاعاته، وأن تضعف قدرة الحكومة على تنفيذ المشروعات الحيوية، وربما الوفاء بالتزاماتها المالية الداخلية، وأن تقضي على معظم الإصلاحات الاقتصادية، والنهضة التنموية الشاملة، وأن تؤدي إلى إفقار الشعب، هذا بالإضافة إلى السلبيات السياسية، الدينية، والاجتماعية المتوقع ظهورها فيما لو قدر تلك العمليات المشؤومة النجاح، لا قدر الله.